قوادم وخوافٍ

أ.د. عمر عثمان العمودي

(الحلقة2)

الحراك الاجتماعي والسياسي في ظروف المجتمع السياسي العادية

يباشر ويمارس الناس حياتهم السياسية والاجتماعية في ظروف المجتمع السياسي العادية وفقاً للنظام والقانون السائد والمتاح لهم ووفقاً لما جرت عليه العادات السائدة فقوام حياتهم يتركز في قدرات الفرد ومبادراته الشخصية وعلى أساس عمله وعلاقاته الاجتماعية، ويشارك القادرون والمؤهلون منهم في الشأن العام والسياسة العامة عن طريق الانتخابات العامة الدورية وعن طريق الانتماءات السياسية الحزبية والصحافة وبعض منظمات المجتمع المدني ويدافعون عن حقوقهم وفقاً للنظام والقانون والقضاء ويتواصلون مع الحكام بطرق عدة ومنها الشكاوى كما قد تتاح لهم بعض الطرق الأخرى كالمظاهرات والإضرابات السلمية المقننة؛ والمجتمع السياسي هذا لا يمكن وصفه بالجمود بل هو يسير في اتجاه التطور والتقدم ولكن على أساس متدرج ويمكن تسريع خطى التطور إذا اتصفت القيادة السياسية بالرشادة والكفاءة والمرونة والتجاوب الايجابي مع هموم الشعب ومطالبه وتطلعاته ؛ هنا فإن الدولة والنظام السياسي لا يكونان في حالة تباين وتناقض مع الشعب والمجتمع وخاصة إذا كانت العلاقة تقوم الثقة المتبادلة بينهما وخاصة إذا اتصف الحكام بالعدل والإنصاف بغض النظر عن فشلهم النسبي في تحقيق الآمال المقصودة عليهم .

والمشكلة والإشكالية في علاقة الحكام بالمحكومين تبدأ في البروز والتعقد عندما يبدأ الحكام في الانحراف بالدولة والنظام السياسي ومؤسساته بعيداً عن مصلحة السواد الأعظم من أبناء الشعب لمصالحهم الخاصة الشخصية والعائلية وفي اتجاه إقامة علاقات وزواج مصلحي مع التجار والرأسماليين الجشعين وهنا يبدأ تململ الناس من الحكام ويتطور هذا الموقف إلى سخط عام وإذا تمادى الحاكم في عزله وعجزه عن الشعب وابتعد عن العدل والإنصاف ومحاربة الفقر والجهل والتخلف بكل صوره في اتجاه حكم وهيمنة القلة المستغلة والمستبدة تتفاقم الحالات والقضايا البسيطة إلى مشاكل معقدة في كل أوجه الحياة وتتحول هذه الأمور والظواهر إلى ماهو أكبر من ذلك أي إلى أزمات والأزمات تتحول إلى تباعاً إلى كوارث وفواجع ؛النظام السياسي بشقيه السياسي والإداري في القيادة السياسية والقيادة الإدارية يفقد شعبيته ويفقد احترام ومساندة الناس له ويتحمل مسؤولية عجزه عن سوء إدارة البلاد بأمانة ومسؤولية وبالقدرة على التطور والتكيف مع معطيات ومدخلات البيئة المحلية والمحيط المحلي وتداخلها مع مستجدات المحيط الإقليمي والدولي ؛وفي ظل هذا الفشل تهتز هيبة ومكانة الدولة والنظام السياسي ؛وينتقل الحراك والصراع السياسي من مرحلة النضال والمطالب القانونية إلى وسائل أخرى يغلب عليها اللاقانونية من عنف وإرهاب و ثورة وتخريب .

aafadhli@yahoo.com د/عبد الله الفضلي

ظاهرة الغش في الامتحانات ستدمر الأجيال؟!

تعمل الشعوب المتحضرة دون كلل أو ملل على رفع مستوى العملية التعليمية والتربوية والعلمية وتنشئة أجيال صالحين يرتبطون بالولاء للوطن وحب الانتماء إليه كما تربيهم على الصدق والأمانة , حيث تبذل هذه الدول ومنها اليمن المليارات وذلك من أجل أن تكون الأجيال خالية من الفساد ومن الغش ومن الكذب وأن يكون جيلاً صادقاً متمتعاً بالمواطنة الصالحة , حيث أصبحت ظاهرة الغش متفشية ومنتشرة بين صفوف تلاميذ المدارس وطلبة الثانوية العامة والجامعات وبصورة لافتة للنظر , وتحولت إلى سلوك وممارسة شبه يومية لابد من القيام بها حتى ولو كان الطالب واثقاً من نفسه, فحينما تجد إحدى الطالبات أو أحد الطلبة أن بعض زملائهم يحاولون (على حين غفلة أو تغافل أو تساهل من الملاحظين) ممارسة عادة الغش فيظن في نفسه أنه الوحيد الذي لا يمارس الغش , وإنه قد ربما تكون إجابته خاطئة فيلجأ أو تلجأ الطالبة إلى الغش بالتعاون مع بعض الطلبة أو الطالبات الذين يجاورونهم في الجلوس على المقاعد وذلك للحصول على بعض الكلمات المفتاحية أو بعض المصطلحات الغامضة التي غالباً ما تكون خاطئة عند نقلها من الآخرين .

إن ظاهرة الغش اليوم قد تحولت إلى حالة نفسية خطيرة تضر بكل الأجيال الحالية والقادمة كما تؤثر على عملية التحصيل العلمي وعلى التنمية والتربية والتعليم , لأن الجيل الذي نشأ على ممارسة الغش سلوكاً ونشأة سيكون وبلا شك جيلاً فاسداً وعابثاً وفاشلاً وغشاشاً في كل مراحل حياته ولن يعبأ بأي قيم أو مُثُل أو سلوك وهو على استعداد أن يغش في كل شيء في المناقصات وفي المواصفات وفي الأدوية وفي العلاجات وفي البناء وفي الطرق والسفلتة وفي الأطعمة والأغذية وأن يغش في التصنيع وفي كل شيء يقع تحت إدارته أو نطاق اختصاصه , إن ظاهرة الغش في الامتحانات ظاهرة سلبية ماحقة للأجيال تدمر المجتمع وتتخطى كل القوانين والأعراف والأخلاق واللوائح والأنظمة وتسير بالمجتمع نحو الهاوية , وهي من أشد أنواع الفساد الأخلاقي.

ولكن من يقف ويشجع على ممارسة الغش سواء في المدارس أو في المراكز الامتحانية أو الجامعات والمعاهد العليا . بحسب علمي واطلاعي ومعايشتي للطلبة ومتابعتي للأحداث والتطورات الجارية لما ينشر في الصحف من أخبار عن الامتحانات تبين أن هناك أطرافا عديدة مساهمة في هذه العملية مجتمعية وفردية , وهي في نفس الوقت متضافرة ومتضامنة فيما بينها لممارسة الغش وإفشائه وانتشاره والتشجيع عليه والدفع بالطلبة نحو الغش حتى ولو كان الطالب جيداً وهذه الفئات المجتمعية تتمثل في :

-1 المعلمون من (ضعفاء النفوس) ومعدومي الضمائر والأخلاق وهم الحلقة الأضعف وهم الأكثر عرضة والأكثر حاجة لكسب المال المدنس , فالمعلم ضعيف النفس يبيع ويشتري بالطلبة بحسب رغباتهم وبحسب ما يعرض عليه من أموال مغرية وهو أقل ذمة وأضعف أخلاقاً وقيم فهو على استعداد أن يبيع مهنته وكرامته وضميره وأخلاقه وقيمه في سبيل الحصول على المال, لأن الشكاوى كثيرة حول دور المعلم في ممارسة الغش فهو الذي يقوم بوضع الامتحانات ومن ثم يقوم بتسريبها وحلها وبيعها بالمزاد العلني لمن يدفع أكثر, ويخون أمانته العلمية وفي أثناء عملية إجراء الامتحانات يظل عاكفاً وتحت الطلب أمام أي مركز امتحاني بالاتفاق المسبق وتتسرب إليه الأسئلة فيقوم بحلها وتصويرها ومن ثم يسلمها إلى أحد أفراد الحراسة الذي يقوم بدوره بتوزيع نماذج الحلول على الطلبة داخل لجان الامتحان بالاتفاق مع الملاحظين ورئيس اللجنة الامتحانية وأفراد الحراسة وكل شيء له ثمن وهذا ما يحدث بالضبط في مراكز الامتحانات البعيدة عن سيطرة الدولة .

-2 أما الطرف الثاني والمساهم في ممارسة عملية الغش والتشجيع عليه هم الآباء والأقارب من النافذين الذين يدفعون أبنائهم أو أقاربهم (المدلعين جداً) إلى ممارسة الغش بالنفوذ وبقوة السلاح وبالترهيب والترغيب حيث يدخل أبناؤهم إلى قاعات الامتحانات وبصحبتهم عدد من الحرس الخاص ثم يأتي دور اللجنة الامتحانية التي تقدم لهؤلاء الطلبة الإجابات محلولة دون أن يبذلوا فيها أية مجهود يذكر أو مذاكرة مستمرة أو سهر أو ابتلاء, بينما أولئك الطلبة الذين سهروا الليالي وقضوا الأيام وهم يستذكرون ويذاكرون ويحرمون أنفسهم من كل ترفيه أو نوم كاف وكل أملهم أن يحصلوا على درجات عالية كي يلتحقوا بأية كلية مرموقة أو يحصلوا على منح دراسية خارجية تتبخر أحلامهم فور إعلان النتيجة العامة بعدم حصولهم على ما كانوا يحلمون به .

وأن الذين اقتحموا لجان الامتحانات وحصلوا على التسهيلات وتسلموا الامتحانات محلولة وجاهزة فقط قاموا بنقلها إلى كراسات الإجابات هؤلاء هم الذين حصلوا على أعلى الدرجات وهم الذين سوف يحصلون على المنح الخارجية مكافأة لهم على حساب الآخرين !

ومن المؤسف والمحزن أن ظاهرة الغش في الامتحانات قد باتت تمارس في كل المدارس والجامعات والمعاهد العليا والكليات النوعية وكأنها حق مشروع للطالب وكل ذلك نتيجة للتغافل والتغاضي وعدم العقاب كما يمارس الغش نتيجة لغياب ضمائر الأمة والمجتمع سواء من قبل المسؤولين عن التربية والتعليم والمعلمين أو من قبل الطلبة أنفسهم أو من قبل النافذين من الآباء والمسؤولين أو من قبل رجال الأمن من الحراسات الخاصة بلجان الامتحانات أو من قبل رؤساء المراكز الامتحانية أو من قبل أولياء الأمور الذين يغضون الطرف ويتساهلون مع أبنائهم في هذه الممارسة الخاطئة والذين يربون أبنائهم في كل المراحل الدراسية تربية خاطئة خالية من القيم والمثل حيث يُمارس الغش جهاراً وأمام أعين المسؤولين والمراقبين والمعنيين بالأمر .

وقد ربما يأتي يوم أو عام من الأعوام تصحوا فيه الجهات المسؤولة لتصحيح أوضاع الامتحانات فقد ربما يتحول إلى كارثة وطنية ماحقة بحيث يتم تعميم هذا الغش بطرق وبتصاريح رسمية وتغاض وتغافل وعدم اتخاذ أي قرار عقابيً في حق الكل :من يغش ومن يشجع ومن يتساهل ومن يتغافل ومن يتغاضى أو يساهم في حل الامتحانات أو من يعمل على تسريب الأسئلة أو يساهم في إيصالها محلولة إلى الطالب داخل اللجان الامتحانية أو يدفع رشاوى للمعلمين أو للجنة الامتحانية مقابل تسهيل الغش , فإذا لم تقم الدولة بواجبها في محاربة ومكافحة الغش وأساليبه بكل الوسائل الممكنة والتعامل مع الجميع بكل حزم وصرامة وإلا فإن هناك كارثة تربوية وتعليمية وأخلاقية سوف تلحق أضراراً جسيمة بمئات الآلاف من الأجيال المتعاقبة وسوف يصبح الغش هو الحل والمخرج أمام أي امتحان وسوف تتحول اللجان الامتحانية إلى فوضى وفضائح بالجملة.

إن ظاهرة الغش في الامتحانات قد أضحت منتشرة كالوباء الخبيث المعدي, وإذا لم تُتخذ الإجراءات الرادعة والحازمة لمكافحة ومحاربة هذا الوباء وإلا ستكون النتائج وخيمة على التربية والتعليم وعلى السلوك والقيم والمبادئ والمثل ولن تُفلح أي معالجات قادمة فيما لو لم يتم تلافي الأخطاء التي يتم تجاهلها أو تجاوزها أو تغافلها أو التغاضي عنها أو التمادي في ممارستها كسلوك عند التقدم لأي امتحان , وفي هذه الحالة فإن الأموال التي تنفقها الدولة على تربية الأجيال وتعليمهم والوصول بهم إلى أعلى مستوى من العلم والمعرفة فإننا سوف نهدر أموالاً طائلة لتربية جيل فاسد وعابث وغشاش يمكن أن يبيع وطنه بأبخس الأثمان .

أحمد الزبيري

المعادلة الصفرية رهان الخاسرين

التسوية السياسية التي رأى فيها الشعب اليمني الطريق الأسلم التي تخرجه من عواصف الأزمات والصراعات والاحتراب وكل أشكال الإرهاب والعنف المسلح إلى واقع جديد وحياة جديدة يسودها الاستقرار بدلالته الأمنية والسياسية والاقتصادية وهو بكل تأكيد ما سينعكس على أوضاعه المعيشية والحياتية والخدمية إيجابيًا.. هذه الرؤية الشاملة للتسوية لم تكن موجودة لدى بعض القوى والأطراف الفاعلة في مشهد التأزيم وكونها كذلك كان يفترض منها أن تكون أكثر فعالية في مشهد الحل وهو مالم يحصل وكلما تقدمت مسارات التسوية خطوة إلى الأمام حاول هؤلاء إرجاعها عشر خطوات إلى الخلف - وهذا ينطبق على مختلف المراحل التي مرت بها – فالعنف المسلح والإرهاب والتخريب والتقطعات والاغتيالات كانت تتجدد كسعي استباقي لأي نجاح تبرز ملامحه على صعيد تنفيذ المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني واليوم نراها في عملية تنفيذ وثيقة هذا الحوار والهدف كما بات واضحًا منع الوصول إلى الغايات التي يتطلع إليها وناضل من أجلها اليمنيين على مدى تاريخهم القريب والبعيد وهي أن يعيشوا في وطن آمن ومستقر يتسع لهم جميعًا على قاعدة المواطنة المتساوية التي تنتهي معها كل أشكال الإقصاء والتهميش.. وطنٌ جميع أبنائه شركاء في السلطة والثروة يعملون وينتجون ويبدعون لما فيه خير اليمن ونمائه وتطوره.

مما سبق لابد أن يكون مفهومًا أن التسوية السياسية ليست كما يتعاطى معها البعض على أنها تأجيل للخلافات والصراعات أو التقاط أنفاس بانتظار اللحظة المناسبة لمواصلتها اعتقادًا أو توهمًا أن الوقت والظروف ستكون أفضل لصالح غلبة قوى على قوى أو طرف على طرف بل هي وصول كافة الأطراف إلى قناعة ضرورة التفاهم والتوافق والتلاقي للاتفاق على قواسم مشتركة تُستُوعب فيها مصالح الوطن والشعب والقوى المشاركة فيها وترك ماهو خلافي لقادم الأيام التي بدون شك ستتكفل من خلال المتغيرات على إنتاج حلول يقتنع بها ويرتضيها الجميع.

لقد كانت الأمثلة حاضرة أمامنا مما يجري من أحداث في محيطنا الإقليمي والعربي أدت إلى الدمار والخراب والفوضى وهي اليوم أكثر حضورًا في سوريا والعراق وليبيا وقبل هذا وبعده الصومال وأفغانستان فلا يكفي عندما ننظر إلى ويلات ومآسي وآلام غيرنا أن نحمد الله أننا أحسن حالاً بل يتوجب التفكير والتأمل في كل ذلك لنستلهم منها العظة والدرس ونعمل بصدق ووعي للتسريع من حركة انجاز ما تحاورنا واتفقنا عليه بدلاً من أن نضع العصي في دواليب عربة التسوية من خلال افتعال الأزمات وتجديد الصراعات التي لا طائل منها بعد أن كدنا أن نبلغ نهاية الطريق التي بها تتوج الحكمة اليمانية بصياغة الدستور وتقديمه ليستفتى الشعب عليه وإجراء الانتخابات والانتقال إلى بناء اليمن الجديد ودولته الاتحادية المدنية الحديثة وهكذا نكون كسرنا الحلقة المفرغة وقطعنا طريق العودة المتكررة إلى الماضي في إطار معادلة صفرية ثبت مما مر بنا ونمر به أن لا طائل من الاستمرار في التعاطي معها..فهي نتاج لعقل سقيم ومنطق عقيم ومن يراهن عليها فهو خاسر.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

تسريب الامتحانات وماذا بعد ؟!

كنا نشكو من الفلتان الأمني فأصبحنا نشكو من الفلتان التعليمي

كنا نصيح من ظاهرة تسرب الأولاد من المدارس وهانحن نصيح من تسرب الامتحانات وليس أي امتحانات إنها امتحانات الثانوية العامة.

فجأة وبلا سابق إنذار انتشرت الأسئلة على مواقع التواصل الاجتماعي وأعتقد والله اعلم أن الوزارة آخر من يعلم بمعنى أن الأسئلة لو لم تكن انتشرت في الانترنت كان التسريب سيمضي وإن كان بعدد اقل ولكن الغش عندنا جماعي وهو غرم كأي غرم قبلي والجميع في الامتحانات يرفع شعار رعى الله من تجمل.

ومن أسباب تخلفنا أننا لم نعمل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال: من غشنا فليس منا ،بل إن أفعال وتصرفات وجمهرة الناس واحتشادهم أمام المراكز الامتحانية وقبل ذلك كله الخلل الموجود في العملية التعليمية برمتها كل ذلك يؤكد أن الحال أصبح شعاره "من غشنا فهو منا له ما لنا وعليه ما علينا ".

سبق وتحدثت أن ما كان أساسه مغشوشاً فإن كل أعمدته وبنيانه مغشوشة وإن الحزم في العملية التعليمية يبدأ من أول يوم دراسي.

وليس في آخر العام الدراسي وان التعليم عملية تكاملية متسلسلة ومترابطة وان انعدام التأهيل للمعلمين غش ،وضعف الرقابة والتوجيه غش ، وتحول المدارس إلى أماكن احتجاز غش ، وانهيار المعامل في تسعين بالمائة من مدارسنا غش ،وعدم التمييز بين المعلم المجتهد والمعلم المقصر غش ،وبالتالي لايمكن أن نحصد سوى الغش لأن فاقد الشيء لايعطيه.

إن الغش والتسريب في العملية التعليمية كارثة وجريمة بحق وطن وجيل بأكمله وتخفي الكثير من الاستهانة والاستخفاف بأهمية حصانة ومناعة العملية الامتحانية ووجود جهة رقابية عليا عليها.

أما أن يترك الحبل على الغارب لواضعي الامتحانات او للمشرفين عليهم أو لغيرهم فتارة ينزلوا أسئلة من ملزمة تبع مدرسة معينة في حين لم يدرسها بقية الطلاب في جميع مدارس الجمهورية وتارة يتم تسريب الامتحانات فتلك الكارثة.

الشيء الغريب والعجيب والمدهش أننا فعلا أصبحنا في هذا البلد لانمتلك ذرة احساس واحدة بالمسؤولية نريد ولو مرة واحدة مسؤولا يحترم نفسه ويقدم استقالته ويعترف بتقصيره على الأقل لنؤسس لمبدأ الثواب والعقاب والاعتراف بالمسؤولية عن جيل بأكمله.

إذا فسد التعليم فسد كل شيء وإذا صلح صلح كل شيء

عطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

ALTHAWRAH DAILY الثورة
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388